لانكون الامعتدرة ضرورة ان الكلام في امالة الالف المنقلبة عن يا فما
ذكره الجزولي لايخالف ما قاله الناظم **قوله** بعد متصل اي بعد الالف
والانصال قال الشاطبي شامل للضما بروحروف الجر **قوله** او بعد
حرف او بحرفين فصل عموم كلامه شامل للراغير المكسورة فيقتضي انها تكف
وان فصلت بما ذكر وقال في التوضيح بعد ان ذكر ان شرط المنع بها انصالها
ما نصه وبعضهم يجعل الموخرة المفصولة بحرف نحو هذا كافر كالمتصلة
انتهى وظاهره انها مع الفصل بحرفين لاتمنع انفاقا وانها اذا تقدمت
لاتمنع مع الفصل مطلقا انفاقا قال ايضا وقال في الحواشي الرا الغير المكسورة
لاتكف ما ظهر من كسر او يا الا اذا كانت متصلة بالالف فلو انفصلت لم
تكف نصوا على ذلك وقال المص في التسهيل بعد ان ذكر حكم حرف الاستعلا
في الكف وشروطه وان فتحت الرا المتصلة بالالف او ضمت فحكمها حكم
المستعلي غالبا وكذا في سبك المنظوم **قوله** كالطواع مر قال
الشاطبي امرا ما من الميرة ومي الطعام اي اينة بميرة او من قولك ماره
اذا اعطاه مطلقا وهو الظاهر **قوله** ورا ينكف قال الشاطبي را منون
ولا بد لقولهم شربت ما وكذا الكلمات في هذا النظم من هذا النحو منكرا
كثيرا من الناس لايثونه وصلا وموقفا انتهى وتقدم له عند قوله
في صدر الكتاب وبيا اجرر وانصب نحو ذلك وانه لايحذف التنوين
الا للضرورة وسيأتي ما يخالفه عند قوله ذو اللين فاما في افتعال
ابدلا **قوله** بكسر را اي واقعة بعد الالف فان كانت قبلها فلا اثر
لها كما قال الجاربردي قال ولهذا لم يمل احد من رباط الخيل ليلا يلزم
العدول من سفل الى علو والماء يكف المانع من حرف الاستعلا والراء غير
المكسورة المتقدم على الالف لا المتأخر عنها كما في شرح الشافية للسيد
والجاربردي نافلا له عن شرح الهادي وان اوهمت عبارة الشافية
خلافه ونقله بعض حواشي الجاربردي عن ابي حيان وحينئذ فلا يمال
نحو طارق فتمثيل الاشموني به مشكل فتدبر **قوله** ولا تمل لسبب الخ
قال في شرح الكافية سبب الامالة لا يوثر الا متصلا وسبب المنع قد
يوثر منفصلا فيقال لزيد احمد بالامالة ولهند قاسم بترك الامالة انتهى

قار

قال الشهاب فيه التمثيل بابي احمد ليس بظاهر والاولى ان يمثل بقوله
لزيد فان له احمد انما مثل بقدم الانفصال ولا يخفى ما فيه فانه مبني
على ان المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب وليس كذلك انما
المقصود التمثيل لها مع اتصال السبب لان هذا التمثيل تفريع على قوله
ان سبب الامالة لا يوثر الا متصلا انتهى ولتتأمل كيف يتصور بناء الاشكال
على كون المقصود التمثيل للامالة مع انفصال السبب والمدعي ان السبب
لا يوثر الا متصلا فتحصل فلعله اراد تنبيها فيه في المثال بانه لا حاجة لقوله احمد
الموهم لتوقف الامالة عليه كما يتوقف منع الامالة على قاسم مع ان الامالة
لاتتوقف عليه لان سبب امالة الالف في ابي كونها مبدلة من يا في طرف
وانما ذكر لان الفعل لابد له من فاعل وايضا انما يقال ان السبب متصل اذا
كان خارجا عن الالف الممالة كوقوعها قبل اليا في بعيتنا وبعدها بشرطه
كبيان وهنا السبب قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن اليا في الطرف كما
علمت واعلم انه في التوضيح اعترض على الناظم والشرح بان نصوص النحويين
مخالفة لما ذكراه من الحكمين ثم نقل كلام ابن عصفور في المقرب قال
الشهاب لا يخفى ان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على المص ولا يقتضي ان
نصوص النحويين بخلاف ما قال وقال في التوضيح ايضا انه لولا ما في شرح
الكافية لحملت قوله في النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل على ما نبين
الصورتين اي ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات المذكورة
يعني التي هي صلات الضماير قال الشهاب ولا يخفى ان ما في شرح الكافية
لا يمنع صحة الحمل على الصورتين لجواز ان يكون النظم مخالفا لما في شرح
الكافية **تنبيهات** الاول ذكر غير الناظم ان الكسرة اذا كانت
منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها قال من سمعناهم يقولون
لزيد مال ولعل الناظم يحمله على الشذوذ ولا سبيل لما صنعه اماه كما
جوزه الشهاب بعد قوله من انه سمعه **الثاني** قال الاشموني تبعا للمرادي
يستثنى من ذلك اي من عدم الامالة للسبب المنفصل الفها التي هي ضمير
المونثة في نحو لم يضربها وادرجيها فانها قد اميلت وسببها منفصل
اي من كلمة اخرى وقال الشهاب هذه الالف بعلم استثناؤها من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)